

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

في [البداية] نترحم على أرواح أبنائنا الذين سقطوا في التفجير الإرهابي بالمفوضية العليا للانتخابات بالعاصمة طرابلس، كما نترحم على شهدائنا الذين سقطوا على مذابح الحرية من أجل الوطن، وكرامة المواطن الذي يعاني الظلم [والاضطهاد] طيلة ثماني سنوات منذ عام 2011 في جريمة كبرى بقيادة حلف الناتو، العصا الغليظة لمجلس الأمن الدولي الذي تسيطر عليه الدول [الاستعمارية] الكبرى، و الولايات المتحدة الأمريكية، [وبريطانيا] وفرنسا.

أيها الحضور الكريم باسمكم جميعاً [نحيي] الدكتور مصطفى سليمان مصطفى والسيد وليد أبو ظهير الممثلين عن مركز [الحوار الإنساني بإشراف الأمم المتحدة، [أحيي] أيضاً السيد محمد أبو ظهير الإعلامي التابع للفريق.

أيها السادة رئيس [وأعضاء] المجلس البلدي والسادة رئيس وأعضاء المجلس الاجتماعي والسادة الحكماء والأعيان لبلدية تراغن والسادة المشاركين في هذا اللقاء ...

[أحييكم] على تلبيتكم الدعوة وحضوركم من كل مناطق حوض مرزق، وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على إحساسكم بخطورة المرحلة التي تمر بها بلادنا ليبيا، كما يدل أيضاً على حرصكم الشديد لـ [على] المشاركة الفعالة مع الشعب الليبي في إيجاد حل للمشكلة الليبية حقناً للدماء، [ورأباً للصدع] وصولاً للمصالحة الوطنية لبناء ليبيا المستقبل دولة القانون والمؤسسات.

أيها السادة،

لقد عمل المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن على إنهاء النظام في ليبيا بإصدار القرارين 1970 و 1973 تحت بند حماية المدنيين، الأمر الذي مكن حلف الناتو على [من] دمار ليبيا، وإنهاء النظام بدعم الميليشيات، واستمرار الفوضى والنزاع المسلح، مما أوصل ليبيا إلى دولة فاشلة غير قادرة على الاستيفاء بالتزاماتها أمام شعبها في جميع مناحي الحياة.

لذلك ندين [الأمم المتحدة بأشد عبارات [الإدانة]، ونحملها مسؤولية ما وصل إليه الشعب الليبي الذي أصبح يعاني من انعدام الأمن، ويعاني السلب والنهب لمقدراته، والاستيلاء على الأموال العامة والخاصة، ونحملها مسؤولية القتل على الهوية والتعذيب و[التهجير، والنزوح وانتشار السجون، وقتل الأبرياء دون محاكمات عادلة. والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا تريد الأمم المتحدة من الشعب الليبي؟ بعد أن توصل إلى انتخابات شفافة ونزيهة أفضت عن مجلس النواب وحكومة مؤقتة وفق ديمقراطية الصندوق؟ [إن] الأمم المتحدة ورغبتها في استمرار القتال والصراع والفوضى في ليبيا خرجت بمشروع الصخيرات، وانفردت ببرلمان وحكومة منصبية بما يعرف بالمجلس الرئاسي، وحكومة الوفاق والمجلس الأعلى للدولة، الأمر الذي زاد من دمار ليبيا وسرقة أموالها وانتشار الميليشيات التي [عانت] في الأرض فساداً.

عليه نناشد الأمم المتحدة إنهاء حالة الاقتتال، والصراع والفوضى وحلّ الميليشيات، ومساعدة الشعب الليبي على تكوين دولة حرة من خلال انتخابات شفافة ونزيهة، وتشكيل حكومة يتوافق عليها الليبيون جميعاً.

أيها السادة نبدأ مؤتمرنا بإعطاء الكلمة للسيد الدكتور مصطفى سليمان ليحدثنا عن الأمم المتحدة ودورها في هذا اللقاء، ثم بعد ذلك نعطي الكلمة للسيد وليد أبو ظهير ليوضح لنا أهمية هذا

اللقاء ودور مركز الحوار الإنساني وأهميته في بناء الدول التي تقع فيها نزاعات مسلحة وحروب أهلية.

ثم بعد ذلك نبدأ النقاش،،،

الملتقى الوطني الليبي ببلدية تراغن

أولاً: الأولويات الوطنية:

- 1- الأمن: ويتأتى ذلك بتفعيل الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى لحماية الوطن والمواطن.
- 2- جمع السلاح وتجريم حمله خارج المؤسسة العسكرية.
- 3- توحيد مؤسسات الدولة سواء في الجانب العسكري أو المدني.
- 4- تحقيق العدالة الاجتماعية وصولاً إلى المصالحة الوطنية.
- 5- توفير الأشياء الضرورية وخاصة فيما يتعلق بالغذاء.

ثانياً: أولويات العمل الحكومي:

إنهاء حالة الانقسام السياسي وتوحيد مؤسسات الدولة وخاصة المصرف المركزي والمؤسسة العامة للنفط وباقي المؤسسات الخدمية السيادية.

الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية:

- 1- نبذ الفرقة والتعامل مع جميع المكونات على حد سواء
- 2- عودة [المهجرين] والنازحين في الداخل والخارج إلى مناطقهم دون أي شروط مسبقة.
- 3- إطلاق سراح المساجين القابعين في السجون الغير الشرعية السرية والعلنية.
- 4- رد المظالم.

ثالثاً: الأمن والدفاع:

أولاً: ركيزة المؤسسة العسكرية:

- 1- توحيد المؤسسة العسكرية (القوات المسلحة العربية الليبية).

2- حل الميليشيات وكل الأجسام العسكرية الخارجة عن القانون مع عدم دمجها في المؤسسة العسكرية (القوات المسلحة العربية الليبية).

المهام:

1- حماية الوطن والسيطرة على [المنافذ] الجوية والبحرية والبرية.

2- مكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

ركيزة الشرطة الليبية:

1- توحيد كل أجسام الشرطة في جسم واحد.

2- إعطاء كافة الصلاحيات لأجهزة الشرطة لحماية المواطن والمواقع الحيوية.

3- تفعيل السجون والقبض على المجرمين.

4- تفعيل المحكمة العليا.

اندماج الأفراد المتطوعين في المنظومات المسلحة:

1- عودة كل المتطوعين في المجموعات المسلحة إلى وظائفهم السابقة.

2- إيجاد فرص عمل للذين ليس لهم وظائف خارج المؤسسة العسكرية والأمنية.

الشروط التي تسمح بالاحتواء:

1- جمع السلاح.

2- فتح فرص عمل [للمنضوين] تحت السلاح.

3- الرجل المناسب في المكان المناسب.

[رابعاً]: توزيع السلطات:

المعايير والمواصفات:

1- العمل بمنظومة الرقم الوطني عند التعيين.

2- المؤهل العلمي والخبرة.

3- الرجل المناسب في [ال]مكان المناسب.

4- الابتعاد عن القبلية والجهوية والمناطقية في التعيين.

مهام المؤسسات المحلية والبلديات:

- 1- الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح الإدارية.
 - 2- استغلال الموارد المحلية لتغطية جزء من الميزانية العامة.
 - 3- إعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المحلية لتقديم أفضل الخدمات.
 - 4- الاهتمام بالتنمية البشرية والمكانية.
 - 5- فتح فرص عمل للشباب باعتبارهم عماد مستقبل البلاد.
 - 6- صلاحيات واسعة في البلديات في نطاق حدودها الإدارية لتقديم أفضل الخدمات.
- مهام الحكومة المركزية:

- 1- تنفيذ القوانين واللوائح الإدارية والقرارات على مستوى الدولة.
 - 2- الإشراف الكامل على مشروعات الدولة.
 - 3- متابعة تنفيذ المشروعات في البلديات.
 - 4- وضع البرامج الإستراتيجية للشباب لتأكيد دورهم الأساسي [في] تنمية المجتمع.
 - 5- الاهتمام والإشراف الكامل على التنمية البشرية والمكانية على مستوى الدولة.
 - 6- [للدولة] كافة الصلاحيات بما يخص البرامج الإستراتيجية التي تتجاوز حدود البلديات.
- المؤسسات الأجدر والأكثر أهمية بالإشراف على توزيع الموارد:

- 1- مصرف ليبيا المركزي.
 - 2- المؤسسة الوطنية للنفط.
 - 3- وزارة المالية والتخطيط.
- الآليات والشروط لتعزيز الوحدة والنزاهة:
- 1- حكومة وطنية قوية قادرة على بسط [نفوذها] على كامل الوطن.
 - 2- مصرف مركزي موحد.
 - 3- مؤسسة وطنية للنفط موحدة.
 - 4- متابعة السلطات المحلية ودعمها لتقديم خدمات أفضل للمواطن.
 - 5- تنمية الاقتصاد المحلي ومعالجة المشاكل الاقتصادية المحلية.

المعايير والعوامل توزيع الموارد:

- 1- مراعاة ظروف المناطق التي تعاني التخلف ونقص الخدمات الأساسية.
- 2- مراعاة التوزيع الجغرافي والسكاني للمناطق البعيدة والحدودية بغض النظر عن [الكثافة] السكانية.
- 3- تخصيص جزء من الميزانية العامة للتنمية البشرية والمكانية لمناطق الموارد.
- 4- إعطاء الأولوية في التعيين لشباب مناطق الموارد.

الآليات لتطوير حماية الموارد والثروات الوطنية:

الأمن:

- 1- تطوير الأجهزة الأمنية كالجيش والشرطة لحماية الحدود والحقول النفطية، ودعمها بالإمكانيات اللازمة لتنفيذ مهامها.
- 2- تطوير الأجهزة الرقابية لحماية الأموال من النهب والسرقة وسوء التصرف.
- 3- إصدار القوانين الصارمة لحماية الأصول والأموال من الفساد المالي والإداري والاستغلال الفئوي والسياسي.

تطوير القطاع الخاص:

- 1- دعم القطاع الخاص بالقروض وعقود التنفيذ.
- 2- التوسع في إنشاء شركات القطاع الخاص مع تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة.
- 3- تطوير جباية الضرائب من القطاع الخاص بما يضمن عدم التهرب من السداد الضريبي.
- 4- تقييد القطاع الخاص من تنفيذ قانون العمل وقانون الوظيفة العامة.
- 5- وضع رقابة على القطاع الخاص بما يضمن تنفيذ العقود المبرمة.

[خامسا]: العملية الدستورية [المسار] الانتخابي:

- 1- ليبيا دولة واحدة وموحدة لكل الليبيين بكافة مكوناتهم دون إقصاء وتهميش.
- 2- الموارد الطبيعية وكل الثروات لجميع الليبيين دون تحيز لأي مكون من مكونات المجتمع.

الشكل الأمثل في المضي قدماً في العلمية الدستورية:

1- لا دستور في غياب الأمن وانتشار السلاح.

2- عودة كل المهجرين والنازحين إلى ديارهم.

الشروط الواجب توفرها في الانتخابات:

1- الأمن القائم على الجيش والشرطة.

2- حكومة وطنية قادرة على بسط نفوذها على كامل التراب الليبي.

3- نزع السلاح وإنهاء المليشيات [المؤدلجة] وغير [المؤدلجة].

4- عدالة اجتماعية ومصالحة وطنية.